العلة النحوية
(دراسة وصفية عن آراء النحاة في العلل النحوية)

اعداد : معصّمة ويبيصانو

Abstract

Manusia sejak kecil sudah mempunyai naluri untuk selalu ingin tahu apa yang ada dan yang terjadi di sekelilingnya. Keingintahuannya itu selalu di ungkapkan dengan pertanyaan-pertanyaan tentang sebab-sebab terjadinya sesuatu kepada orang yang lebih tahu. Untuk bisa berkomunikasi dengan manusia yang lain, manusia memerlukan bahasa sebagai alat komunikasi dengan manusia yang lain. Setiap bangsa, setiap komunitas memiliki bahasa yang berbeda, tata bahasanya juga berbeda. Demikian juga dengan bahasa Arab yang memiliki struktur bahasa yang sama sekali tidak dimiliki oleh bahasa-bahasa lain di dunia, seperti qaidah nahwiyah, qaidah sharfiyah, balaghah, dan lain-lain. Dalam qaidah nahwiyah ada yang namanya i'rab rafa', I'rab nashab, I'rab jer, I'rab jazm, semua I'rab ada sebab-sebabnya atau kapan kata itu harus rafa'? dan apa yang merafa'kannya? Dan seterusnya. Sebab-sebab inilah yang dinamakan dengan illat nahwiyah, menurut az-Zujaji illat terbagi menjadi tiga, yaitu; ta'limiyyah, qiyasiyyah dan jadaliyyah nadlariyyah.

التمهيد

كما عرفنا أن لكل اللغة تركيب مختلف بينها ، كذلك اللغة العربية لها تركيب مختلف ولا نجد تركيبها في اللغات الأخرى ؛ هناك الاعراب ، والمبني ، والاسم ، والفعل ، والحرف وغيرها (في علم النحو) ، والاعلال ، والمجرد ، والمزيد وغيرها (في علم الصرف).

أن العلة ارتبطت بالحكم النحوي ارتباطا وثيقا ، وعاصرت نشأته وكانت في أول أمرها ساذجة بسيطة ، ثم تطورت ، وتعقدت الحديث فيها وتشعب إلى نوع من الجدول النظري لا غناء فيه ، ولا قيمة له في الدرس اللغوي . والمتتبع لتارخ الدرس اللغوي يرى ذلك واضحا كل الوضوح .

قد شغل حديث العلة النحاة وتنوع الكلام فيها وانشعب ، ولاتكاد تجد نحويا لايعرض لها ، ولم يكتفوا بالسهل القريب منها ، بل أخذوا يغرصون على كوامن العلل وخفاياها كل حسب قدرته العقلية ، ومراهبه في استنباط ما لم يصل إليه المتقدمون من علل ، حتى بدءوا يفردون لها التصانيف منذ وقت مبكر ، فقد ذكر ابن النديم أن محمد ابن المستنير المعروف بقطرب (ت 206 م) ألف كتاب (العلل في النحو) ، ثم توالى التأليف فيها في القرنين الثالث والرابع ، فألف الحسن بن عبد الله بلكذه الأصيفهاني ، فكان معاصرا للزجاج كتابين هما : (علل النحو) و (نقد علل النحو) . وألف ابن كيان (ت 320 هـ) (المختار في علل النحو) ، وألف الزجاجي (ت 340 هـ) (الايضاح في علل النحو) ، وقد عقد ابن جني (في الخصائص) أبوابا متعددة للبحث في العلة.[1]

وهذه تدل أن النحاة قد اهتمّوا بالعلة منذ قرون من الزمن .

التعريف

العلة من كلمة علَّ – علّة هي المرض [٢] . وعلّة بالكسر هي المرض ، ويقال لكل مُعْتَذِر مقتدر ، وهذه علته وسببه [٣] . والعلة هي كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بوساطة انضمام غيره إليه فهو علة لذلك الأمر ، والأمر معلول له ، وهي علة فاعلية ، أو المادية ، أو صورية ، أو غائية . ومن كل شيء سببه[٤] .

آراء العلماء عن العلة

العلة عند أرسطو

شرح أرسطو في كتابه (التحاليل الثانية) العلة شرحا ضافيا ، قسم علل البرهان إلى أقسامها الأربعة هي : المادية والصورية والفاعلية و الغائية . ويقول أرسطو وهو يتحدث عن تجوهر الاجسام الطبيعية ، فإن الهولى والصورة علتان ذاتيتان ، يتكون منهما الشيء ويتم بهما، كما يتكون التمثال من النحاس صورة "أبو لون"، على أن العلة تقال أيضا على نحوين آخرين ، الواحد ما تصدر عنه بداية الحركة والسكون ، والثاني الغاية التي تقصد إليها الحركة.[٥]

فتكون تلك العلل أربعا ، وهي كما يلي [٦] :

١. العلة المادية هي التي يجاب بها عن سؤال : ما الشيء ؟
٢. العلة الصورية هي ما يجاب عن سؤال : كيف ؟
٣. العلة الفاعلية هي التي يجاب بها عن سؤال : من فعل الشيء ؟
٤. العلة الغائية هي يجاب بها عن سؤال : لم ؟

رأي ابن جني في العة

فعلل النحو في - رأى ابن جني – أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل الفقه ، ووجه رأيه ذاك أمران :

الأول : أنه يمكن ادراك علة لكل حكم نحوي ، وليس كذلك علل الفقه فكثير من أحكامه تعبدي .

الثاني : وهو مرتب على الأول ، أن علل النحو ترجع إلى الطبع والحس ، بخلاف علل الفقه فأنها امارات للأحكام فقط .

رأي ابن السراج في العلة

الاعتراف بالعلل الثواني والثوالث في كل منهما

هناك ضرب - يقول ابن السراج في اصول النحو – يسمى "علة العلة" مثل أن يقول : لم صار الفاعل مرفوعا – بعد القول برفع الفاعل – فيجاب : لاسناده للفعل وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب .

الدليل السلبي

يستدل به في كتب النحو كثيرا ، فدليل المعربات عدمي ، وكذلك القول بأن أنواع الاعراب ليست خمسة ، والكلمات ليست أربعة.

الدور والترديد في العلة فيهما

ومن ذلك في النحو ما يقال عن وجوب إسكان لام الفعل في (ضربْنَ) و (ضربْتُ) إنه لحركة ما بعده من الضمير – مع الحركتين قبل – ويقال أيضا في حركة الضمير نحو هذا : إنها إنما وجبت لسكون ما قبله ، فتارة اعتل هذا بهذا ، ثم دار تارة أخرى " فاعتل لهذا بهذا.

رأي الزجاجي في العلة

قال الزجاجي : علل النحو ثلاثة أضرب فهي علل تعليمية وعلل قياسية وعلل نظرية جدلية. وهذا هو التوضيح منها :

١. **العلل التعليمية** : فهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ، ومن هذا النوع من العلل (إن زيدا قائم) إن قيل : لم نصبتم زيدا ؟ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه ونعلمه . فهذا ونحوه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب .
٢. **العلل القياسية** : فان يقال : لم نصب زيد (بإن) في قولنا (إن زيدا قائم) ولم أن وجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ والجواب في ذلك أن يقال : لآنها وأخواتها ضارعت الفعل المعتدى ألى مفعوله ، فحملت عليه ، وأعلمت اعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبهة بالمفعول به لفظا ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله.
٣. **العلل الجدرية النظرية** : فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد ذلك ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية أو بالمستقبلة أو الحادثة في الحال ؟ وحين شبهتموها بالأفعال ، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله ؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله ؟ - فكل شيء اعتل به جوابا عن هذه السؤالات فهو داخل في الجدل والنظر .

وجود التعليل في النحو في رأي النحاة

من يرصد الأسباب التي ذكرها علماء النحو عن التعليل يمكنه أن يتعرف على الآتي :[٧]

أ - **التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام .**

قال صاحب المستوفى : أذا تأملت علل هذه الصناعة ، علمت أنها غير مدخولة ولا متسمح فيها ... فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال ، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكم – جل وعلا – تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها .
وربما ترتبط هذه الفكرة بفكرة المفوضين في اللغة الذين يرون لأنها بصيغها ونظمها من وضع الله وأنه قد حبا بها العرب ، لأن نفوسهم قابلة لها ، محسة لقوة الصنعة فيها ، وعلى النحاة أي يبحثوا عن حكمة الله فيها . فكان التعليل !!

ب -**أن هذه العلل قد قامت في عقول العرب ونياتهم عند المنطق ، والنحاة يعللون لما قام في النيات والعقول**.
يقول خليل : إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينتقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه.
ويؤيد ابن الأنباري هذه الفكرة في حديثه عن تخصيص العلة بقوله : "العلة دليل على الحكم بجعل جاعل" فالعلل - في رأيه – يجعل جاعل هو باحث النحو ، لتأييد الحكم الموجود في النص .

ت -**الاحساس بالخفة أو الثقل والانس بالشيء أو الاستيحاش منه**
وهو أمر يعود إلى احساس النحوى وذوقه الخاص ، وذلك كالعدل في (ثُعل) و (زُحل) و (غُدر) و غيرها .

اختلاف النحاة حول التعليل

التعليل في النحو يأتي بعد الأحكام النحوية التي تنتظم النطق العربي . وكان لخلافهم المظاهر الآتية[٨] :

- اختلفوا في تعليل المتفق على نطقه وحكمه

ومنه الاختلاف في رفع المبتدأ ورفع الخبر ورفع الفاعل ورفع ما أقيم مقامه ، ورفع خبر (إن) وأخواتها . ونصب المفعول معه ، وفي باب الممنوع من الصرف كثير من تلك العلل .

- اختلفوا في تعليل المتفق على نطقه ، وأدى خلافهم إلى الاختلاف في حكمه – ومن ذلك :
اختلافهم في تعليل العمل في التنازع ، فالقرب جعل العمل للثاني عند البصريين ، والسبق جعل العمل للأول عند الكوفيين .
- اختلفوا في تعليل ما ورد نطقه مختلفا عن العرب
بأن ينسب إلى قبيلة أو أكثر نطق مغاير لنطق قبيلة أخرى ، ويعلل النحاة لكل واحدة منهما
ومن ذلك الخلاف في تعليل إعمال (ما) بين الحجازيين والتميميين.

تلك الصور الثلاث التي دار الخلاف عن التعليل في ميدانها وتعددت مظاهره ووجهاته.

وبالنظر على النوعين الأول والثاني يتضح أن الخلاف عن التعليل فيهما يدور حول نفسه . إذ تدور معركته بعيدا عن اللغة ، والثالث ترتب قياسا على نطق قبائل مختلفة ، فالخلاف في التعليل فيه لا موضع له .

الخلاف في التعليل – بصفة عامة – دارت رحاه بعيدا عن اللغة ، أو كما عبر عن ذلك أحد الباحثين المحدثين بأن "الخلاف فيما يصح أن نسميه فلسفة النحو أشد من الخلاف في النحو نفسه".

تفصيل العلل

قال السيوطي نقلا عن الدينورى في ثمار الصناعة : اعتلالات النحويين صنفان علة تطرد على كلام العرب. وتنساق على قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم.

قال السيوطي : وقد عدد "ابن مكتوم" في التذكرة علل النوع الأول وشرحها وهي :

١. علة سماع : مثل قولهم (امرأة ثدياء) ، ولايقال (رجل أثدى) وليس لذلك علة سوى السماع.
٢. علة تشبيه : مثل اعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحرف.
٣. علة استغناء : كاستغنائهم (بترك) عن (ودع)
٤. علة استثقال : كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة
٥. علة فرق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى.
٦. علة توكيد : مثل إدخالهم للنون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه.
٧. علة تعويض : مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء.
٨. علة نظير : مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر، إذ هو نظيره.
٩. علة نقيض : مثل نصبهم النكرة (لا) حملا على نقيضها (إنّ).
١٠. علة حمل على المعنى : مثل (فمن جاءه موعظة من ربه) ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ.
١١. علة مشاكلة : مثل سلاسلاً وأغلالا
١٢. علة معادلة : مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ، ثم

عادلوا بينهما ، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

١٣. علة مجاورة :مثل الجر بالمجاورة في قولهم (هذا حجر ضب خربٍ) وضم لام (الله) في (الحمد لله) لمجاورتها الدال.

١٤. علة وجوب : وذلك تعليلهم برفع الفاعل ونحوه.

١٥. علة جواز : وذلك كثل ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة.

١٦. علة تغليب : مثل (وكانت من القانتين)

١٧. علة اختصار : مثل باب الترخيم (ولم يك)

١٨. علة تخفيف : كالادغام

١٩. علة أصل : كاستحوذ ويؤَكرم ، وصرف ما لاينصرف

٢٠. علة أولى : كقولهم : إن الفاعل إولى برتبة التقديم من المفعول

٢١. علة دلالة حال : كقوله المستهل (الهلال) أى (هذا الهلال) فحذف لدلالة الحال عليه

٢٢. علة إشعار : كقولهم في جمع (موسى) (موسَون) إشعارا بأن المحذوف ألف

٢٣. علة تضاد : مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاءها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره : لم تُلغ ، لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد

٢٤. علة التحليل : قال ابن مكتوم : قد اعْتاص عليّ شرحها وفكرت فيها أياما ، فلم يظهر لى فيها شيء

الأمثلة

في علة الأولى : يقول ابن الأنبارى فى "الإعراب" وذلك أن يستدل على بناء الإشارة و"ما" التعجبية ، فيقال : أجمعنا على أن الاسم يبنى إذا تضمن معنى حرف منطوق به ، فلأن تُبنَى أسماء الإشارة و"ما" التعجبية ، لتضمن معنر حرف غير منطوق به ، كان ذلك من طريق الأولى.

وبيان ذلك أن الحرف إذا كان منطوقا به ، أمكن أن يستغنى به عن الاسم وأما إذا لم يكن الحرف منطوقا به ، فإنه لا يمكن أن يستغنى به عن الاسم بحال من الأحوال فإذا بنى الاسم لتضمن معنى الحرف وقيامه مقامه عن طريق الجواز ، فلأن يبنى لذلك عن طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى .

"فعلة الأولى" هنا لم تبق على حالتها التي يعرف بها كلام العرب ، بل وردت أولا بأن الاسم المتضمن معنى حرف غير منطوق به أولى بالبناء مما تضمن ما ينطق به – ثم علل لهذه العلة بأنه يمكن أي يستغنى بالمنطوق به عن الاسم بخلاف الأخر – ثم علل كلتا العلتين السابقين بأن الاسم إذا بنى لتضمنه معنى الحرف وقيامه مقامه عن طريق الجواز ، فبناؤه فى الآخر يكون على طريق الوجوب وقيامه مقامه عن طريق الجواز ، فلأن يبنى لذلك عن طريق الوجوب كان ذلك من طريق الأولى الأولى .

في علة المشابهة : قال الأشموني : تبنى (قبل و بعد) على الضم إذا قطعت عن الاضافة لفظا لا معنى ، وذلك لشبههما بالحرف فى الجمود والافتقار.

التعارض في العلل

الكلام في هذا المعنى من موضعين [٩] :

١. الحكم الواحد تتجاذب كونه العلتان أو أكثر منهما
كرفع المبتدأ ؛ فإننا نعتل لرفعه بالابتداء ، على ما قد بيناه وأوضحناه من شرحه وتلخيص معناه . والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم . وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب

مواقعه . زكذلك رفع الخبر والفاعل ونائب الفاعل وغيرها . وكذلك ما انتصب ، وجر ما انجر ، وجزم ما انجزم ، مما يتجاذب الخلاف في علله. فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل ، على ما هو مشروح من حاله في أماكنه .

٢. الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان كإعمال أهل الحجاز ما النافية للحال ، وترك بني تميم إعمالها . و (ليتما) ؛ ألا ترى أن بعضهم يركّبهما جميعا ، فيسلب بذلك (ليت) عملها ، وبعضهم يلغي (ما) عنها ،علّم التثنية والتأنيث والجمع ، ويراعون أصل ما كانت عليه لُمَّ . وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه .

العلة إذا لم تتعدّ لم تصحّ

ومن ذلك قول من اعتل لبناء نحو كم ، ومَن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لمّا كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين ؛ نحو هل ، وبل ، وقد . قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها ، كما أن الحروف المبنية . وهذه علة غير متعدية ، وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضا على حرفين ؛ نحو يد ن وأخ ، وأب ن ودم ، وفم ، وحِر ، هَن، ونحو ذلك . فإن قيل : هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة ، وإنما حذف منها حرف ، فهو لذلك معتد ، فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة[١٠] .

ومن ذلك قول أبي إسحاق في التنوين اللاحق في مثال الجمع الأكبر ؛ نحو جوارٍ وغواصٍ : إنه عوض من ضمة الياء ، وهذه علة غير جارية ؛ ألا ترى أنها لو كانت متعدية لوجب أن تعوّض من ضمة ياء يرمي ، فتقول : يرمٍ ، ويقضٍ ، ويستقصٍ . فإن قيل : الأفعال لايدخلها التنوين .

ومن ذلك قول الفراء في نحو لُغة ، وثُبة ، ومِئة ، ورِئة : إن كان من ذلك المحذوف منه الواو فإنه يأتي مضموم الأول ؛ نحو لغة ، و بُرة ، و ثُبة ، و كُرة ؛ وما كان من الياء يأتي مكسور الأول ؛ نحو مِئة ، و رِئة . وهذا يفسده قولهم : سَنة ، فيمن قال : سنوات ، فهي من الواو كما ترى ، وليست مضمومة الأول . وكذلك قولهم: عِضة ، محذوفها الواو ؛ لقولهم فيها عِضوات.

العلة وعلة العلة

ذكر أبو بكر في أول أصوله هذا ؛ ومثّل منه برفع الفاعل . قال فإذا سئلنا عن علة رفعه

قلنا : ارتفع بفعله ، فإذا قيل : ولِمَ صار الفاعل مرفوعا ؟ فهذا سؤال عن علة العلة[11] .

وهذا موضع ينبغي أن تعلم منه أنّ هذا الذى سماه علة العلة إنما هو تجوّز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة ؛ ألا ترى أنه إذا قيل له : فلِم ارتفع الفاعل قال : لإسناد الفعل إليه ، ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رَفع زيدٍ مِن قولنا قام زيد : إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه ، فكان مغنيا عن قوله : إنما ارتفع بفعله ، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التى ارتفع لها الفاعل . وهذا هو الذى أراده المجيب بقوله : ارتفع بفعله ، أو بإسناد الفعل إليه .

ولو شاء لما طله فقال له : ولِم صار المسند إليه الفعل مرفوعا ؟ فكان جوابه أن يقول : إن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمة أقوى الحركات ، فجعل الأقوى للأقوى .

الخلاصة

فالخلاف إذا بين العلماء أعمّ منه بين العرب . وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه ، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه ، وكل ذهب مذهبا ، وإن كان بعضه قويا ، وبعضه ضعيفا .

كانت العلة النحوية علم مستقل وصارت من العلوم المستقرة لأنها تستفيد لنا في تثبيت الأحكام أو شرحها وتفسيرها لتثبّت في ذهن الدارس والمتعلم ، ويستطيع بها مقارنة حكم بآخر ، والتفريق بينهما ، والموازنة بين الأحكام المختلفة على اختلاف المواضع التي يحتاجون فيها إلى التعليل وقد جارت هذه الأنواع من العلل جريانا طبيعيا من غير تعقيد للدارس أو تشتيت لذهنه عن المسألة التى يريد الاطلاع عليها ومعرفة موقف العرب الفصحاء منها ووجوب بقائه لأن فيه النفع ، وطرح ما عداه من العلل التى لا فائدة فيها.

المصادر

"المنجد في اللغة والأعلام" ، دار المشرق – بيروت ، الطبعة السادسة وثلاثون ، 1983 .

إبراهيم أنيس وأصحابه ، *"المعجم الوسيط"* ، الجز 1 ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1972 .

أبي الفتح عثمان بن جنى ، *"الخصائص"* ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الجزء الأول ، 1952 .

جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، *"الاقتراح في علم أصول النحو"* ، حيدر أباد ، 131هـ .

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، *"القاموس المحيط"* ، الجز 4 ، دار الجيل – بيروت ، دون السنة .

محمد عيد ، *"أصول النحو العربي"* ، القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الرابعة ، 1989 .

محمود أحمد نحلة ، *"أصول النحو العربي"* دار المعرفة الجامعية ، 2002 .

الهوامش

[١١]. نفس المرجع ، ص . 173

[١]. محمود أحمد نحلة ، "أصول النحو العربي" دار المعرفة الجامعية ، 2002 ، ص.124-126 .

[٢]. المنجد في اللغة والأعلام ، دار المشرق – بيروت ، الطبعة السادسة وثلاثون ، 1983 : 523

[٣]. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، الجز 4 ، دار الجيل – بيروت ، دون السنة : 21 .

[٤]. إبراهيم أنيس وأصحابه ، المعجم الوسيط ، الجز 1 ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1972 : 625

[٥] محمد عيد ، أصول النحو العربي ، القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الرابعة ، 1989 ، ص. 113

[٦]. محمود أحمد نحلة ، المرجع السابق ، ص.127

[٧]. جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، حيدر أباد ، 131هـ ، ص. 54-55.

[٨]. محمد عيد ، المرجع السابق ،ص. 126

[٩]. أبي الفتح عثمان بن جنى ، الخصائص ، دار الكتاب العربي – بيروت ، الجزء الأول ، 1952 : 166

[١٠]. نفس المرجع ، ص. 168